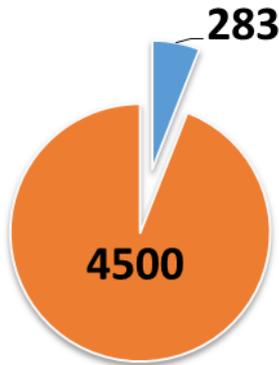


حالة المعابر في قطاع غزة 2018/4/30 - 2018/4/1

يستمر الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الحادي عشر علي التوالي، وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (شهر أبريل) شهدت المعابر التجارية، وتلك المخصصة لمرور الأفراد مزيداً من القيود بعكس ما تروج له السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على حالة الحصار. على صعيد المعابر التجارية ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيودها المشددة على توريد السلع التي تصنفها علي أنها "مواد مزدوجة الاستخدام". وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وفي تطور جديد قامت السلطات المحتلة بمنع دخول السيارات وإطارات السيارات إلى قطاع غزة من دون الإفصاح عن أسباب ذلك. كذلك استمر حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستثنى من ذلك كميات محدودة لا تتجاوز 6.2% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007. وعلى صعيد المعابر المخصصة لمرور الأفراد ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "إيريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة. وفي إطار فرض المزيد من القيود على سفر هذه الفئات، لجأت سلطات الاحتلال مؤخراً إلى إجبار بعض هذه الفئات وخاصة الطلاب في الخارج والمسافرين عبر معبر الكرامة، على السفر بواسطة باصات تنقلهم من معبر بيت حانون إلى معبر الكرامة مباشرة "نظام الشتاتيل"، وهو ما فاقم معاناة هذه الفئات، ووضع قيوداً معقدة على حركتهم.

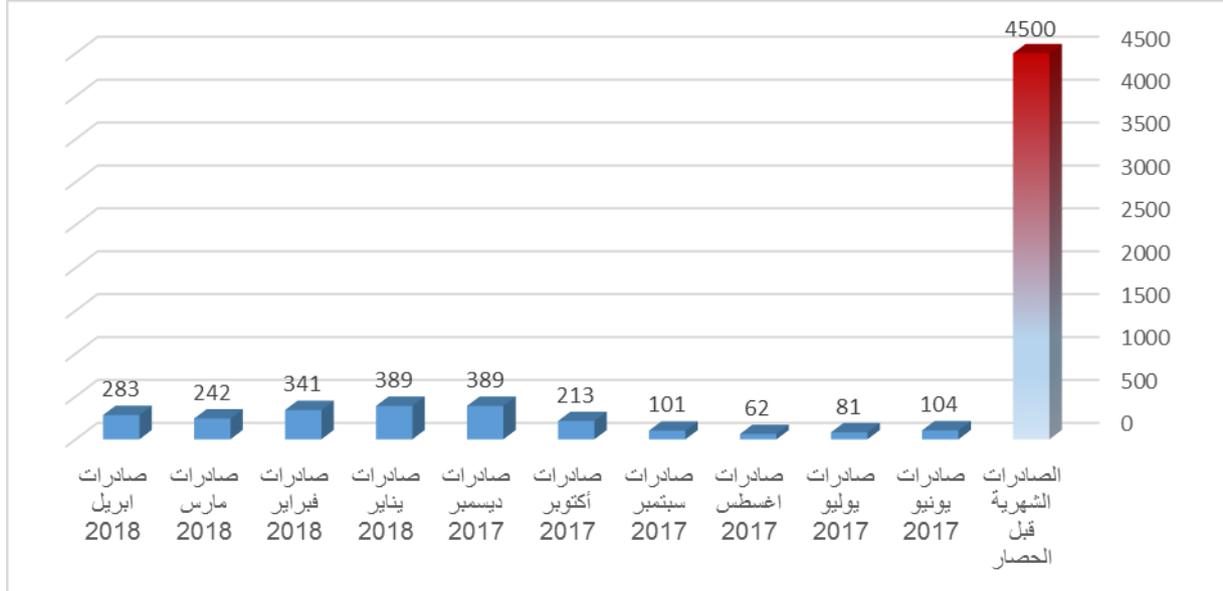
القيود على حركة البضائع والسلع



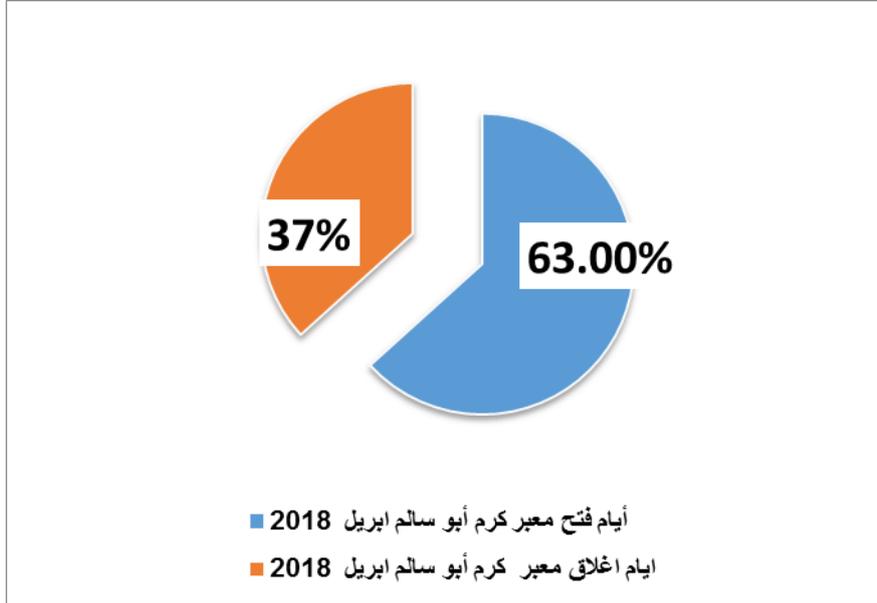
- صادرات قطاع غزة خلال ابريل (شاحنة)
- المعدل الشهري صادرات قبل الحصار 2007 (شاحنة)

■ استمرار حظر صادرات قطاع غزة: ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى إسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أبريل بتصدير 283 شاحنة (منها 195 شاحنة للضفة الغربية)، تحتوي على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خرقة المنيوم، وملابس.

- تعاود صادرات شهر أبريل 6.2% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً. وقد سجل شهر أغسطس الماضي أقل نسبة صادرات، حيث تم تصدير 62 شاحنة فقط، بينما شهد الشهر يناير الماضي أعلى نسبة صادرات، حيث تم تصدير 389 شاحنة.



- أغلق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال شهر أبريل لمدة 11 يوماً (36.6% من إجمالي أيام الفترة). وقد سمحت السلطات المحتلة خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 9,288 شاحنة، بمعدل 309 شاحنات يومياً.
- استمرار القيود على الواردات: واصلت سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام". وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، غير أن هذه الاصناف تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فنصف "معدات الاتصال" يشمل على سبيل المثال وحده عشرات السلع.



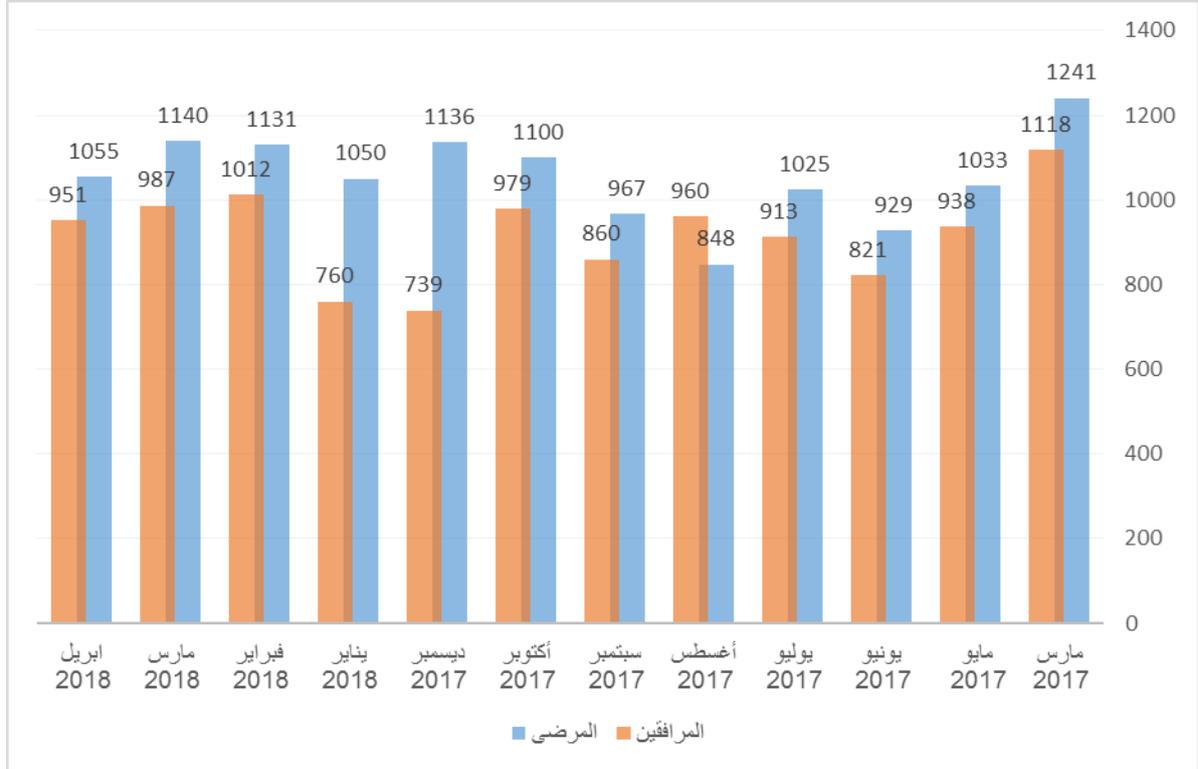
- تعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.
- وفي تطور جديد قامت السلطات المحتلة بمنع دخول السيارات وإطارات السيارات إلى قطاع غزة من دون إبداء أي أسباب. ووفقاً للسيد إسماعيل النخالة، رئيس جمعية مستوردي المركبات في قطاع غزة، فإن سلطات الاحتلال أبلغت وزارة المواصلات والنقل بالصفة المحتلة منعها إدخال المركبات إلى القطاع دون ذكر الأسباب أو تحديد مدة المنع. وقد أكد النخالة أن عدم إدخال السيارات سيكبد التجار الفلسطينيين خسائر فادحة، لافتاً إلى أن سلطات الاحتلال تحتجز نحو 300 سيارة في موانئها، وتُلزم التجار بدفع رسوم مقابل تواجدها في الميناء، ما يؤدي إلى تكبدهم "أعباء مالية إضافية."



تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تعقيد هذه العملية، حيث تعتمد سلطات الاحتلال على تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركز في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "إيريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً جديدة على مغادرة الفئات المحدودة التي يسمح لها باجتياز معبر بيت حانون "إيريز". وقد شملت هذه القيود إطالة الوقت المطلوب للتعامل مع طلبات تصاريح الخروج من غزة من 24 يوماً إلى 70 يوماً لطلبات الدراسة، التجارة، السفر إلى الخارج، و50 يوماً لطلبات زيارة قريب مريض، حضور مؤتمرات، مواعيد مع قنصليات وسفارات في الضفة الغربية، أو إسرائيل، و23 يوماً للنظر في طلبات المعالجة الطبية غير الطارئة. ولا تشمل هذه المدة أيام الاجازات المقررة وهي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع.
- كما فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً جديدة على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "إيريز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.



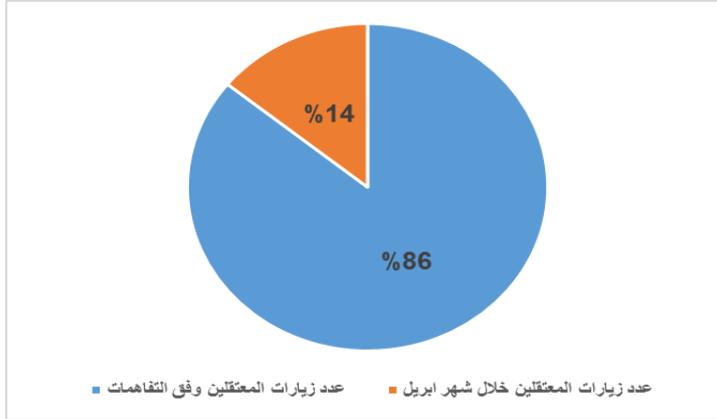
■ **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "إيريز" خلال شهر أبريل سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال نفس الفترة بمرور 1,055 مريضاً، يرافقهم 951 من ذويهم. ويشكل عدد المرضى الذين يُسمح لهم شهرياً باجتياز معبر بيت حانون "إيريز" أقل من نصف عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح سفر عبر المعبر.

■ جدير بالذكر أن عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح لاجتياز معبر بيت حانون "إيريز" خلال عام 2017 بلغ 25,796 طلب، تم الموافقة على 13,803 طلب منها، أي ما يعادل 53.5% من الطلبات المقدمة، وذلك بحسب احصائيات دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة. جدير بالذكر أن التصاريح المقدمة تخص المرضى الذين يحتاجون إنقاذ حياتهم بحسب تصنيف السلطات المحتلة (أي يعانون من أمراضاً تهدد الحياة)، حيث تحرم السلطات الإسرائيلية المرضى المصابون بأمراض لا تهدد الحياة، كمرض فقدان البصر وبتر الأعضاء من السفر للعلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة.

■ **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أبريل لـ 102 شخص فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 60 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 3 دفعات، وفق مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أبريل 2018

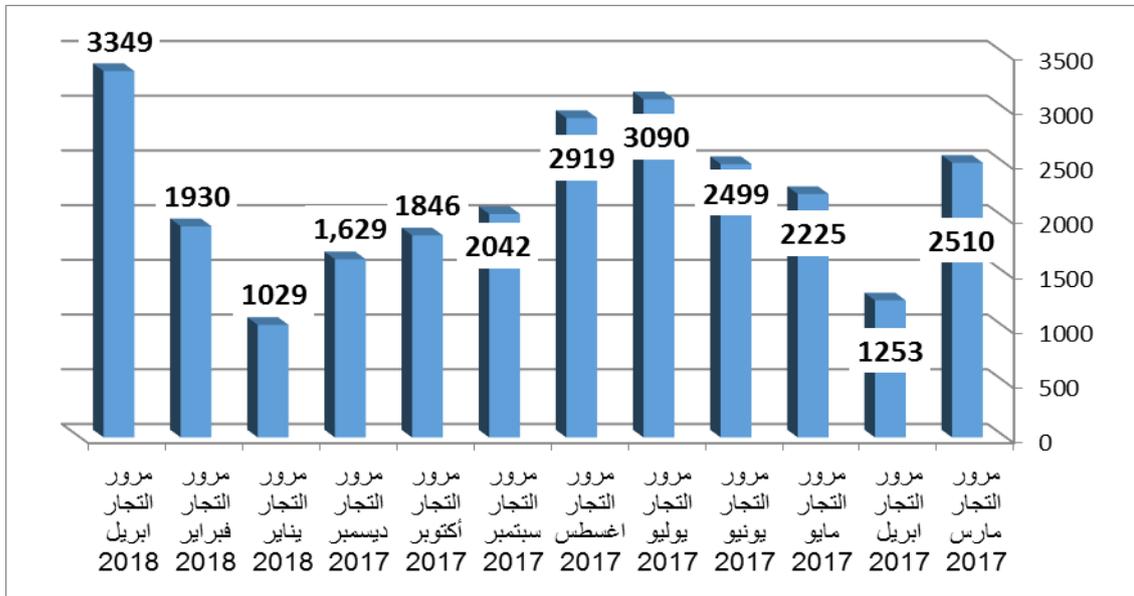
التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجون
2018/4/9	50	10	32	نفحة
2018/4/23	20	8	10	رامون
2018/4/30	32	11	18	نفحة



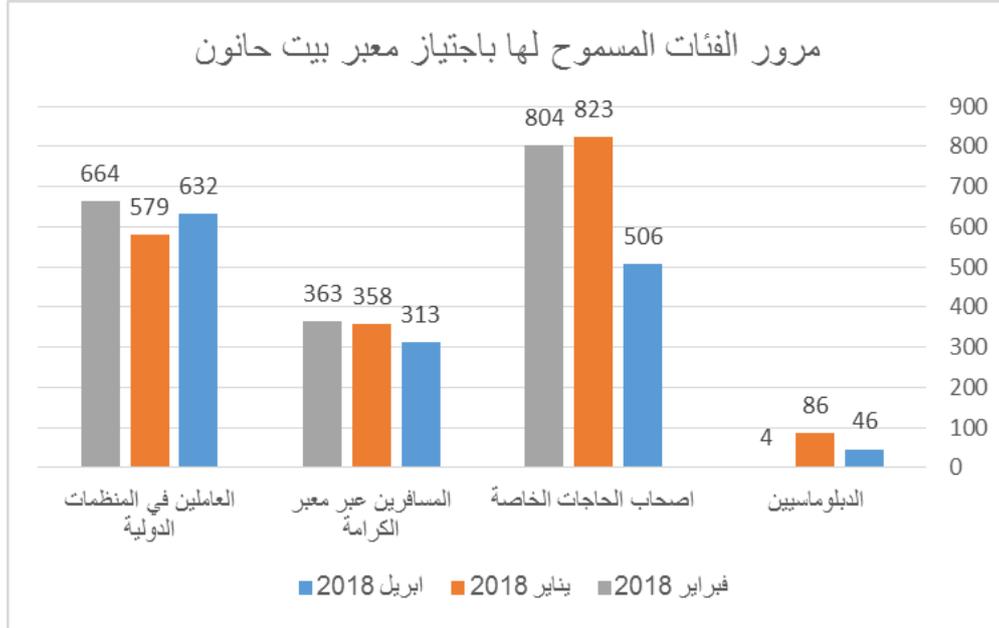
يعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مارس محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 350 معتقلاً من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 700 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح

سلطات الاحتلال سوى بـ 60 زيارة فقط (14.2%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 102 شخص خلال شهر أبريل، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,400 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (7.2%). وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

التجار: واصلت السلطات المحتلة فرض القيود على تنقل التجار عبر معبر بيت حانون "إيريز"، حيث سمحت السلطات الاسرائيلي خلال أبريل 3,349 تاجر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. ورغم ارتفاع عدد التجار عن الشهور الماضية، غير أن السلطات المحتلة ما زالت تحظر مرور مئات التجار، من دون أسباب.



الفئات الأخرى: سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر أبريل لـ 632 من العاملين في المنظمات الدولية، و46 دبلوماسياً، و506 من أصحاب الحاجات شخصية، و313 من المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر النبي"، و258 من عرب 1948 باجتياز المعبر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.



- الحركة على معبر رفح البري:

استمر خلال شهر أبريل إغلاق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد فُتح المعبر استثنائياً لمدة 6 أيام فقط لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، حيث تمكن خلالها 1,104 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 772 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 393 مواطناً، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية أكثر من 30,000 مواطن، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل.

ويعتبر عام 2017 الأكثر سوءاً من حيث عدد أيام فتح المعبر وعدد المسافرين منذ بدء العمل باتفاقية المعابر في نوفمبر 2005، حيث فتحت السلطات المصرية معبر رفح 29 يوماً فقط خلال العام الماضي مقابل إغلاقه 336 يوماً، سمح خلالها بمغادرة نحو 11 ألف مسافر، بينما شهد عام 2016 فتح المعبر 41 يوماً وإغلاقه 324 يوماً، سمح خلالها بسفر 26,431 مسافر.